مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (35) العدد (7) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (35) No. (7) 2013

المقاربات التخطيطية المكانية كأداة لتحديد القطاعات المكانية المتجانسة الأكثر تلاؤماً / دراسة حالة محافظة طرطوس/

الدكتور وليد صيداوي*

(تاريخ الإيداع 9 / 5 / 2013. قُبِل للنشر في 20/ 10 / 2013)

∇ ملخّص ∇

لعبت تفاعلية وتبادلية العلاقة بين مكوّنات البنية التخطيطية المتمثلة بالموارد ,والإنسان, والمكان دوراً كبيراً في التحضير لعهد جديد من التخطيط، بعد أن تركّز اهتمام المخططين في السابق على تناول الموارد بتطويرها وتنميتها. بحيث تلبي احتياجات الإنسان، مع تنافس تسابقي غير مخطط له في أغلب الأحيان لزيادة الهوة بين المناطق المختلفة داخل الأقاليم المتنوعة، مغفلين عن قصد ,أو غير قصد الأهمية الفعلية للمكان ,كمكّون أساسي من مكونات تلك البنية، والذي لم تظهر أهميته فعلياً إلا مع بداية السبعينات بعد أن كان إغفاله قد ساهم بتشكل تراكمي بؤري لمجتمعات وحواضر تنموية، حيث بدأ يأخذ بعداً تمثّل في توّضع الأنشطة المبنية على الموارد, أو غيرها في مكان تحكمه معايير التوّطن، الذي تنوعت نظرياته, وتعددت بشكل أثر سلباً في بعض الأحيان على استقرار تلك البنية اعتماداً على مكوناتها، حيث إن التوّطن للنشاط, ومهما كان نوعه يجب أن يتلاءم مع مكونات محيطه الحيوي لذلك اتجه البحث نحو مقاربة تخطيطية ,يمكن معها تحديد البعد المكاني بقطاع مكاني متجانس ,أو مناطق تنموية متجانسة ,أو أشباه أقاليم بمجملها تراعي كافة المؤثرات على تشكيل المكان من جهة ,وضرورة تلاؤمه مع عمليات التنمية المقترحة فيه من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: البنية التخطيطية، المقاربات التخطيطية، المكان، البعد المكاني.

* استاذ مساعد– قسم التخطيط العمراني والبيئة– كلية الهندسة المعمارية– جامعة تشرين– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (35) العدد (7) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (35) No. (7) 2013

Spatial planning approaches As a Tool to Define the Most Appropriate Homogeneous Spatial Sectors "Tartus as Case Study"

Dr.Walid Sidawi*

(Received 9 / 5 / 2013. Accepted 20 / 10 / 2013)

∇ ABSTRACT ∇

The interactivity and interchangeability of relationship among the components of planning structure, represented in resources, human and place, had played a big role in preparing for a new planning era. Previously, the interest of planners had concentrated on dealing with resources by developing it to comply with human needs with unplanned competing in most of times to increase the gap among the different areas inside various regions ignoring even, deliberately or not, the actual importance of the place as a principle component of that structure,

Its importance was absent but to the beginning of seventy when its ignorance had contributed in an accumulated and central forming of a developed societies and cities; it had begun to take a dimension which in turn has represented in the localization of activities which was built on resources or other factors in a place that is ruled by localization criteria whose theories had varied and multiplied in a way that sometimes had negatively affected the stability of that structure depending on its components; the localization of the activity, whatever is its kind, must be suitable with the components of the vital surrounding. So, the research is directed towards a planning approach that could help in defining the spatial dimension in a homogeneous spatial sector, homogeneous developing areas or semi-regions, which in total, take care of all effective factors on forming the place on one hand, and the necessity of its suitability with the processes of the suggested development inside it on the other hand.

Keywords: Planning Structure, Planning Approaches, place, spatial dimension.

***Associate Professor, Department of Urban Planning and Environment ,Faculty of Architecture,Tishreen University,Latakia,Syria.**

مقدمة:

تعتبر تلبية احتياجات سكان إقليم ما انطلاقاً من موارد توّضعهم المكاني إحدى أهم التحديات التي باتت تواجه المخططين في سباق تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف أقاليم دولة ما، وذلك في إطار تفاعلية وتشابكية مجموع المؤثرات الفاعلة في البنية التخطيطية بمكوناتها الثلاث: الموارد والإنسان والمكان، سيما وأن تزايد أهمية البعد المكاني للدراسات التخطيطية قد بدأ يترك أثره الواضح على مجموع ناتج التنمية العمرانية باتجاه التغيير القائم على تتبّع وتقصّي مختلف التحولات ,مهما بدا مجال تأثيرها في مجموع تفاعلية البنية محدوداً ، إذ إن الديناميكية المميزة للبيئات البشرية ضمن أمكنتها وفي حدود الموارد المتاحة لا زالت بشكل أو بآخر, تعيق تطوّر الدراسات التخطيطية ذات الأسلوب الخطي وهي تهتم باتجاه تخصصي واحد (بيئي أو اقتصادي أو عمراني، أو ....الخ) مع إغفال التخصصات الأخرى والتي تعد ذات أثر فعلي مهما صغر حجم تأثيرها في المجموع الكلي للبنية المدروسة ,وذلك للتنبؤ بماهية المستقبل التخطيطي لتلك البنية ,والعوامل المساعدة على استقرارها على المدى القريب أو البعيد، بل إن التحوّل باتجاه اتباع الأسلوب التشابكي الذي تتم فيه مراعاة كافة الاتجاهات التخصصية بتداخلاتها وتأثيراتها المختلفة مهما صغرت وقد أتاحت إمكانيته البرامج الحاسوبية الحديثة مثال نظم المعلومات الجغرافية وغيرها.وقد بات مطلبا ملّحاً بعد أن ثبت على أرض الواقع أن تمكين التنمية يلزمه مسوّغات منهجية على درجة عالية من الدقة ,تضمن منعكسات تنموية إيجابية الأثر والاتجاه منطلقها المكان ومحورها الموارد وغايتها الإنسان عبر مقاربات تخطيطية منعكسها تلاؤمي.[1،2،3]

أهمية البحث وأهدافه:

إن اعتماد العديد من الأساليب في الدراسات التخطيطية كأسس راسمة لتأمين المكان المتلائم كماً ونوعاً مع الإنسان والمتلازم مع السعي لمنهجة استثمار الموارد المتاحة بهدف تحقيق أمثلة تنموية متوازنة، لم يساعد في كثير من الأحيان على النهوض بالواقع التخطيطي لكثير من الأقاليم، ولا على تحقيق الرؤى المصاغة للسياسات التنموية. ذلك أن تصاعد أهمية دور المكان في قولبة إيجابية البنية التخطيطية ,بدأ بشكل, أو بآخر يقود إلى ضرورة معالجة تلك المقاربات التخطيطية من منظور جديد يستقطب الميزات الفعلية للمكان ,ودوره في الصياغات المستقبلية لتنمية الإقليم والارتقاء بحياة ساكنيه في إطار مستقبلية العمران المتزاحم.

وبناء على ماسبق يمكن طرح المشكلة البحثية على النحو التالي:

على الرغم من أهمية المكان نظرياً وواقعياً، وعلى الرغم من إدخاله مؤخراً كمرتكز أساسي لعمليات التنمية والتخطيط متمثلاً في البعد المكاني، إلا أن الأسلوب الخطي الذي اتبعته العديد من المدارس والاتجاهات التي عالجت موضوع البعد المكاني ضمن المفهوم العام للبنية التخطيطية ,ووفقاً لكل اختصاص بشكل منفصل (اجتماعي، اقتصادي، بيئي،...الخ) من خلال تمثيل البعد المكاني عبر افتراض تشابك اتجاهين, أو ثلاثة على الأكثر دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير باقي الاتجاهات ولو بشكل محدود آنياً والتي يتعاظم أثر إغفالها فيما بعد على إيجابية ناتج تفاعلات مكونات البنية التخطيطية، مؤطراً بذلك لأهمية مشكلة هذه الورقة البحثية حول ضرورة إظهار البعد المكاني بمؤثراته وتشابكاته كافة,وتفاعله مع عمليات التنمية الإيجابية ليعطي هذا التفاعل مخرجات تنموية تلائم وتلبي احتياجات الساكنين.

وعليه تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

1- إلقاء الضوء على الاتجاهات والمدارس التي تناولت التوجهات المساعدة على تحديد المكان.

2- إلقاء الضوء على أهمية الملاءمة بين المكان ,وعناصر التنمية ومتطلباتها المحتواة فيه.

3- التوّصل إلى مقاربات تخطيطية يمكن معها تحديد البعد المكاني بقطاع مكاني متجانس ,أو مناطق تنموية متجانسة أو أشباه أقاليم بمجملها تراعي كافة المؤثرات على تشكيل المكان من جهة وضرورة تلاؤمه مع خطط وعمليات التنمية التي ستقترح فيه مستقبلاً من جهة أخرى.

1- مواد وطرائق البحث:

لتحقيق أهداف البحث، وفي إطار ما ورد أعلاه, قام الباحث باعتماد الأطر التالية لتفنيد أبعاد هذه المشكلة بغرض الوصول إلى مقترحات ,وحلول مناسبة كالتالي:

1- الإطار النظري.

2- الإطار المنهجي (إطار تحليلي).

النتائج والمناقشة:

أولاً- الإطار النظري:

1- الإطار النظري للبعد المكاني في عمليات التنمية:

1-1 مفهوم البعد المكاني وأسباب تنوعه :

تعدّدت الأفكار وتنوّعت في تحديد مناطق نفوذ التجمعات الحضرية اعتماداً على توجهات فكرية مختلفة، قادت بشكل أو بآخر الى اضفاء صفة معينة ما على مكان دون اضفائها على مكان آخر، مما انعكس في الوقت نفسه على الصبغة التنموية لذلك المكان، والتي عنونت وقادت التطور فيه باتجاهات محددة، أغفلت في كثير من الأحيان ضرورة معرفة الأبعاد الرئيسة للمكان المستهدف بالتنمية، وكمّ ونوع ومدة التنمية المطلوبة في ذلك المكان وجاءت كالتالي: [6،5،4]

- التوّجه الإداري: الذي يعتمد على تسلسل إداري أساسه التدرّج الحجمي للتجمعات المترافق مع المساحات التابعة لكل تجمّع ,وفقاً لحجمه ووفقاً للخدمات ,ومستواها التي تقدمها هذه التجمعات.

- التوّجه الجغرافي: الذي يعتمد نقاط القطع للنفوذ بين التجمعات.

- التوّجه الاجتماعي: الذي يعتمد التأثير الاجتماعي والخدمي وتجانسه ,ومدى كفاءته ونفوذه.

- التوّجه الاقتصادي: الذي يعتمد أصحابه أساساً في تحديد مناطق النفوذ وفقاً للتبعيات الاقتصادية إضافة للمُخرجات والمُدخلات الاقتصادية للمنطقة العائدة ,والتابعة للتجمع.

- التوّجه البيئي: الذي يعتمد على مدى تأثير البيئة وتجانسها ,وإمكانية استيعابها لتنميات محددة دون أخرى.

- توّجهات أخرى اعتمدت على تأثير النقل ,وثقل التردد بين المراكز التي توّضح نفوذاً بين التجمعات وفقاً لحجم هذا التردد.[7]

وقد لعب اختلاف التوّجهات المستخدمة دوراً أساسياً في تحديد البعد المكاني للفعل التخطيطي المعتمد، وتوجيه تأثيره لمدة طويلة. مما ساهم بشكل أو بآخر, فيما دُعي فيما بعد باللامساواة المكانية ,وتراجع التفاعل المكاني المنتج للأفعال الإيجابية في عمليات التخطيط والتنمية.[10،9،8]

2-1 مفهوم المناطق التنموية الملائمة

على اعتبار أن المكان من القضايا الهامة في منظومة البنية الإقليمية، فإن التحليل الإقليمي لأي إقليم يبدأ بتتبّع الموارد المتاحة فيه ,واستخلاص الموّجهات التنموية الإقليمية الأولية والسيناريوهات السكانية، إلا أن استكمال الصورة المُخرج للبنية الإقليمية لا يتم إلا من منظور البعد المكاني، وذلك لما له من أثر على الاستدامة كونه يشكل البيئة الفراغية التفاعلية بين الموارد والسكان، فكلما كان المكان مستوعباً ملائماً للتنميات المستدامة المقترحة للموارد والسكان، توافرت مسوغات النجاح للبنية الإقليمية.[10]

من هنا يلعب تحديد المناطق التنموية الملائمة التي يمكن أن نسميها القطاعات المكانية المتجانسة (إدارياً، اجتماعياً، اقتصادياً، بيئياً،.....الخ) دوراً كبيراً وأهمية قصوى في إنجاح عمليات التنمية المستدامة، حيث أثبتت التجارب العالمية أن للمناطق المتجانسة دوراً هاماً في استقطاب التنمية ونوعها ,وبالتالي نجاحها.[12،11]

وعليه سوف يتم في البحث تحديد المناطق التنموية الملائمة للإقليم المدروس (محافظة طرطوس) وفق رؤية الباحث بالاعتماد على مجموعة معايير، قوامها تشابك كل من النفوذ الإداري وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والتردد (كثافة المرتادين لمنطقة ما) والنفوذ الجغرافي (نقاط القطع) والنفوذ الاجتماعي والاقتصادي، ودراسة هذه المعايير بناء على الإحصاءات وقواعد البيانات المُشكّلة في ضوء الموارد المتاحة إضافة إلى معايشة الواقع السكاني والإداري مُدّعمة بالاستشارة التخطيطية لخبراء في المحافظة عملوا في مجال التخطيط والبلديات بهدف توخي المزيد من الدقة في تحديد النفوذ سواء الاجتماعي ,أو الاقتصادي وتبعياته .

ثانياً – الاطار التحليلي:

وفيه سيتم ومن منطلق أهداف البحث عرض لأهم القضايا بتقاطعها المكاني تمكّنا من الاستدلال ,وتحديد المناطق التنموية الملائمة ,أو القطاعات المكانية المتجانسة للإقليم المدروس، وذلك عبر استعراض كافة دوائر النفوذ ذات الصلة بإمكانية التحديد الدقيق لتلك المناطق التنموية (إدارية، جغرافية، ...الخ)، وتفسير المسوّغات والأسباب الكامنة وراء توّضعها بشكلها المستنتج، واستخلاص الايجابيات والسلبيات، ومن ثم تحقيق تقاطع المعلومات في كافة دوائر النفوذ المدروسة بهدف تعظيم الايجابيات وتقليص السلبيات للتوّصل الى تحديد القطاعات المكانية المتجانسة، والتي تسمح تنميتها وفق التوجهات المقترحة بتحقيق الأهداف والرؤى المتبناة للإقليم المدروس.

2-1 دوائر النفوذ الإداري

اتبعت الحدود الإدارية لمحافظة طرطوس (حالة الدراسة) التدرّج الهرمي وفقاً لتقسيمات وزارة الإدارة المحلية (منطقة، ناحية، بلدية، قرية، مزرعة، ...). ويبين الشكل رقم (1) خارطة توضح الوضع الراهن لنواحي محافظة طرطوس السبعة والعشرين ومسمياتها ومساحاتها، أما الشكل رقم (2) فيبين خريطة للحدود الإدارية للتجمعات الرئيسة (النواحي وفق مجال الدراسة والبالغ عددها 27 والتي اعتمدت في الخريطة بألوان مختلفة لتمييز عددها في الوضع الراهن) ,وفقاً لهذه التقسيمات التي تخدم البعد الإداري ,في غياب تحقيق التكامل بين هذه التجمعات.

في حين أن الزراعة اعتمدت على الوحدات الإرشادية التي لا تتطابق مع الحدود الإدارية للنواحي. وقد ساعد هذا التقسيم في إنجاز البحث ,وذلك بإمكانية التعامل مع الإحصائيات العائدة لكل ناحية لها أساس مساعد في تحديد حدود النفوذ الاجتماعي ,أو الإداري، إضافة لتحديد القياسات الوصفية من خلال الدراسات الحقلية وقد تمت بزيارات ميدانية تدقيقية مع الخبراء المختارين في المحافظة و كان لها كبير الأثر في توثيق حدود النفوذ عبر استشارات

واستقصاءات مناطقية، مع إرجاع إحصائيات الإرشادية إلى التقسيمات الإدارية (النواحي) كي يمكن التعامل مع المعلومات بأسلوب أكثر دقة.

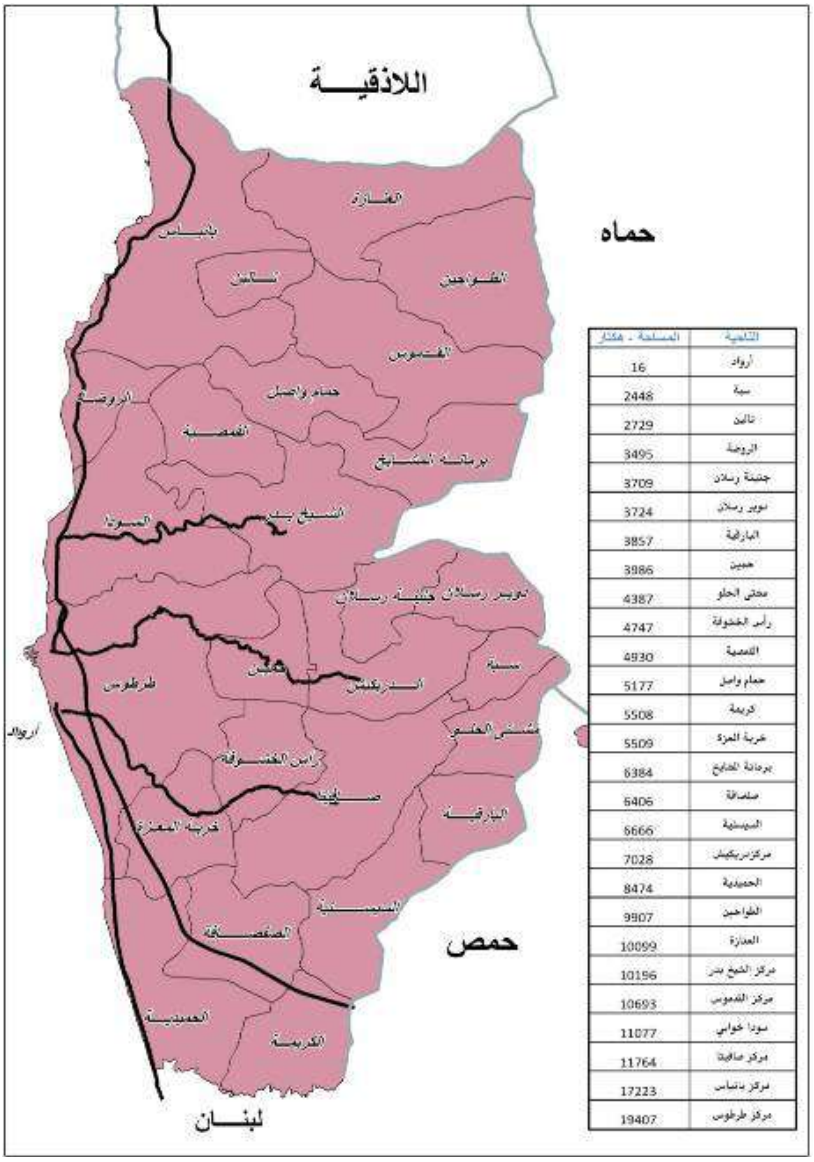

الناحية	المساحة - هكتار
أرواد	16
سيا	2448
تالين	2729
الروضة	3495
جنة رسلان	3709
تويم رسلان	3724
البارقية	3857
حميين	3886
عين الحلو	4387
رأس الخنزيرة	4747
القصية	4930
حمام واصل	5177
الريمة	5508
غربة العزة	5509
برمانة الشيخ	6384
صافيتا	6406
السميسنية	6666
مركز دريكيش	7028
الحميدية	8474
الطواحين	9907
العنازة	10099
مركز الشيخ بدر	10196
مركز القدموس	10693
مودا خواني	11077
مركز صافيتا	11764
مركز بانياس	17223
مركز طرطوس	19407

الشكل 1: خارطة توضح الوضع الراهن لنواحي محافظة طرطوس السبعة والعشرين ومسمياتها ومساحاتها

المصدر: الباحث

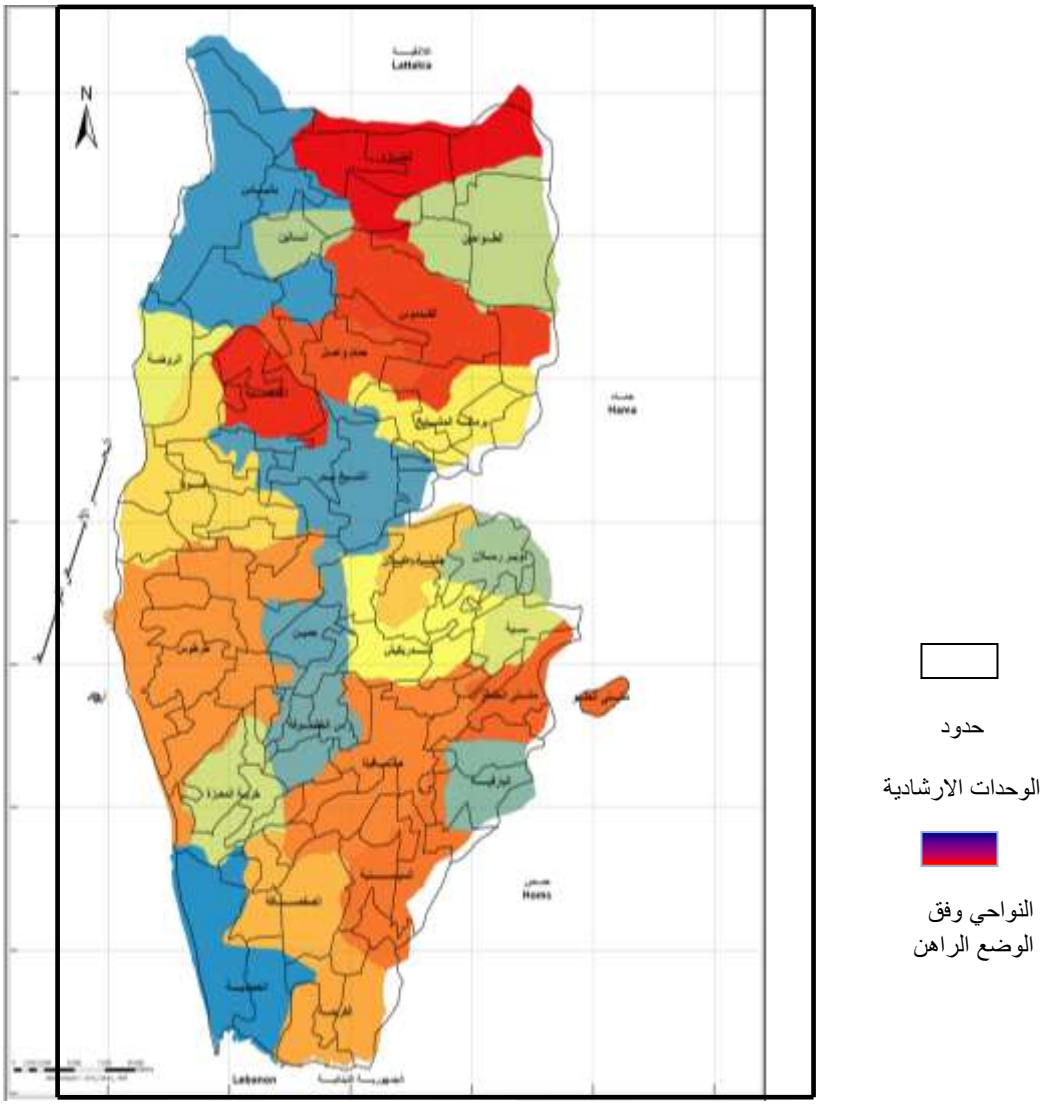

الشكل 2: خارطة توضح عدم التطابق بين تقسيمات الإدارة المحلية وتقسيمات وزارة الزراعة في محافظة طرطوس

المصدر: الباحث

2-1-1 التفسيرات

في ظل غياب الدراسات الإقليمية، لعبت الحدود الإدارية للتجمعّات دوراً فعالاً في اعتماد أنواع التنمية وتبعيتها الإدارية.

2-1-2 الايجابيات :

تكمن ايجابيات توّزع دوائر النفوذ الإداري في محافظة طرطوس بواقعها الحالي في إدارة هذه التنمية ومخرجاتها وإمكانية توجيهها وتنويعها على صعيد قطاعي محدد دون التأثير المتداخل لها في التجمعات المشكّلة للإقليم.

2-1-3 السلبيات :

أما سلبيات توّزع دوائر النفوذ الاداري في محافظة طرطوس بواقعها الحالي، فتكمن في فقدان التكامل بين النواحي بسبب غياب النظرة الشاملة للبنية التنموية للإقليم، وهذا ما نشأ عنه فوارق تنموية محدودة (زراعية، خدمية،...

وهذا خارج نطاق البحث) كما هو الحال بنواحي الجنوب الأكثر تطوراً من نواحي الشمال (وخاصة ناحية الطواحين). إضافة لعدم تحقيق الاستدامة في ضوء عدم ملاءمة بعض المشاريع للواقع المكاني الموضوعة فيه (مثال: معمل إسمنت طرطوس، الزراعات المحمية في منطقة الساحل).

2-2 دوائر النفوذ الجغرافي

اعتمدت الدراسات آلية نقاط القطع وفق قانون رايلي [10]الذي يعتبر أن المدن الكبرى تتمتع بفضاء نفوذ أكبر من ذاك الذي تمتلكه المدن الأصغر، وبالتالي فإنه بالإمكان وضع حد فاصل بين مجال نفوذ مدينتين بالاعتماد على حجم سكان كل منهما والمسافة من أجل معرفة مدى تأثير المدينة وأهميتها. ويتعلق فضاء النفوذ هذا بالمسافة بين المدينتين وبعدد سكان كل منهما. وعليه يتحدد النفوذ الجغرافي بين مدينتين بنقطة قطع بينهما يمكن تحديد موقعها بين مدينتين a,b وفق المعادلة:

$$BP = \frac{Distance\ between\ city\ A\ and\ B}{1 + \sqrt{\frac{pop.b}{pop.a}}}$$

حيث:

BP: نقطة القطع

Pop.a, pop.b: عدد سكان المدينتين ، ويوضح الشكل رقم (3) دوائر النفوذ الجغرافي في محافظة طرطوس والتي تم التوصل اليها عبر تطبيق قانون رايلي حيث تم بشكل تقريبي تحديد حدود منطقة النفوذ بين كل تجمّع والتجمّع المجاور له أو المتداخل معه بحدود نفوذ، فمثلاً نلاحظ أن لمدينة طرطوس تبعيات (تجمعات بشرية)، وعليه تحسب المسافة بين التجمع الأكبر والتجمع الأصغر كما هو واضح بالقانون لتحديد نفوذ التجمّع وحدود أثره وقد تم توضيح النفوذ بشكل تمثيلي لكل تجمّع مع التجمّع الذي يجاوره بدوائر النفوذ الموضحة بالشكل رقم (3).

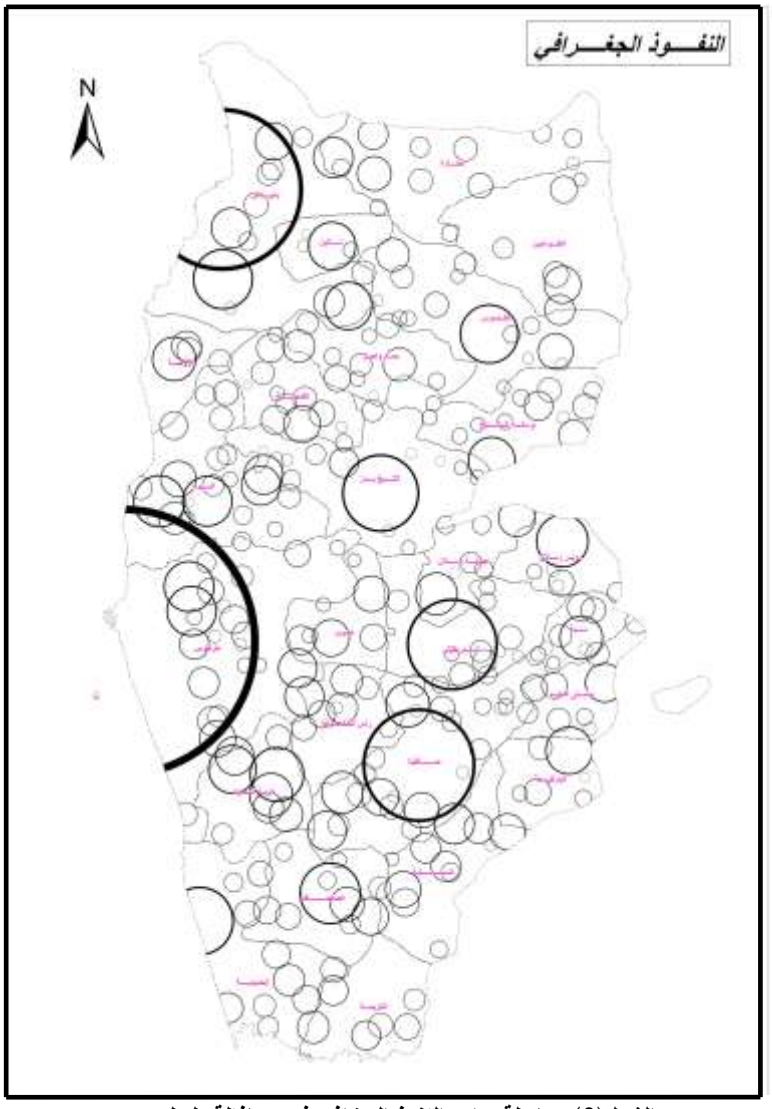

الشكل(3): خارطة دوائر النفوذ الجغرافي في محافظة طرطوس

المصدر: الباحث

2-2-1 التفسيرات

توّضح دوائر النفوذ الجغرافي الأثر المتراكم للتأثيرات المختلفة، إذ عندما ترسم دوائر النفوذ للتجمعات البشرية وخاصة المتقاربة فيما بينها تتقاطع دوائر النفوذ فيما بينها، وهذه التقاطعات لها تبعية نفوذ مختلفة لأنها تقع ضمن منطقة التداخل فهي تتبع لهذا التجمع أو ذاك المشكلين للتداخل.

2-2-2 الايجابيات :

تتلّخص إيجابياتها بفهم تداخل مناطق النفوذ وخاصة التجمعات الساحلية، وهذا يوضح كثافة التجمعات العمرانية على الساحل وكثافة تداخلها مما يعطي بعداً واقعياً وسهلاً لإمكانية إدارتها بشكل مجدي.

3-2-2 السلبيات :

أما السلبيات فتكمن في التداخل الناشئ بين دوائر النفوذ وبعضها البعض، مما يعطي أفضلية أو ميزة إضافية لهذه المناطق مع غياب المزايا عن بعض التجمعات وخاصة تلك البعيدة أو المتناثرة على سطح الإقليم في الجهة الشمالية والشرقية.

3-2 التردد

تتمتع محافظة طرطوس بشبكة كثيفة من الطرق ذات كفاءة فنية جيدة، حيث تعتبر المحاور الرئيسة ناقلاً جيداً للتنمية وللحراك السكاني والاقتصادي والاجتماعي، والتي بفهمها تتضّح فعالية النفوذ بين التجمعات ذات كثافة التردد المرتفع من جهة (صافيتا– طرطوس، بانياس–طرطوس) وضعف التكامل بالاتجاه الطولي الموازي لخط الساحل في المناطق الجبلية، من جهة أخرى.

والشكل رقم (4) يوّضح المحاور الرئيسة بين التجمعات الرئيسة، والتي يمكن اعتبارها موّجهاً ومرتكزاً أساسياً وواقعاً لعمليات التنمية سواء على مستوى نقل وفورات التنمية أو تكاملها، وحسب الشكل (4) فإن المحاور التنموية ستمثل مسلكاً هاماً في نقل وفورات التنمية والمساعدة في دفع عمليات التنمية بأسلوب منتشر بدلاً من تركيزها.

وهذه المحاور كما هو واضح تتجّه بشكل عمودي على الساحل، أما تلك الموازية للساحل فتركّزت على امتداد الأوتستراد الساحلي وهو محور رئيسي يحقق الربط مع محافظتي اللاذقية وحمص، والاستثمار على هذا المسار يحقّق دورة حياة سريعة لرأس المال المستثمر كما يحقق قسطاً كبيراً من التكامل. ولكن عدم وجود محور موازي له على مستوى المناطق الجبلية وتحفيزه تنموياً ,يجعل من هذا المسار الساحلي يؤثر بشكل سلبي على المدى البعيد، وذلك على اعتبار أن عملية التكامل التنموي بين المناطق الجبلية لكامل إقليم الساحل السوري (طرطوس، اللاذقية) تصبح غير مرنة باعتبارها ستعتمد الانتقال من منطقة إلى المسار الساحلي ومنه إلى المنطقة الأخرى.

مع التذكير بأنه هنالك اتصال تنموي من جهة مشتى الحلو مع محافظة حمص ومن جهة الشيخ بدر والقدموس مع محافظة حماه، إلا أنها لا تعطي البعد التكاملي المرن في ظل غياب المسارات الواصلة بينها بعيداً عن الأتوستراد الساحلي.

كما تؤشر المعطيات التنموية الواقعية إلى أن المسار الساحلي يزداد نموه بسرعة كبيرة وهذا يؤثر بشكل كبير على تحقيق أو إنجاح السيناريوهات السكانية المقترحة التي تستهدف السكان والفعاليات بالاتجاه إلى الأرياف لتقليص تكاثف العمران بشكل متسارع في منطقة الساحل المحتمل لاحقاً أو ما بات يعرف اصطلاحاً بالسوحلة.

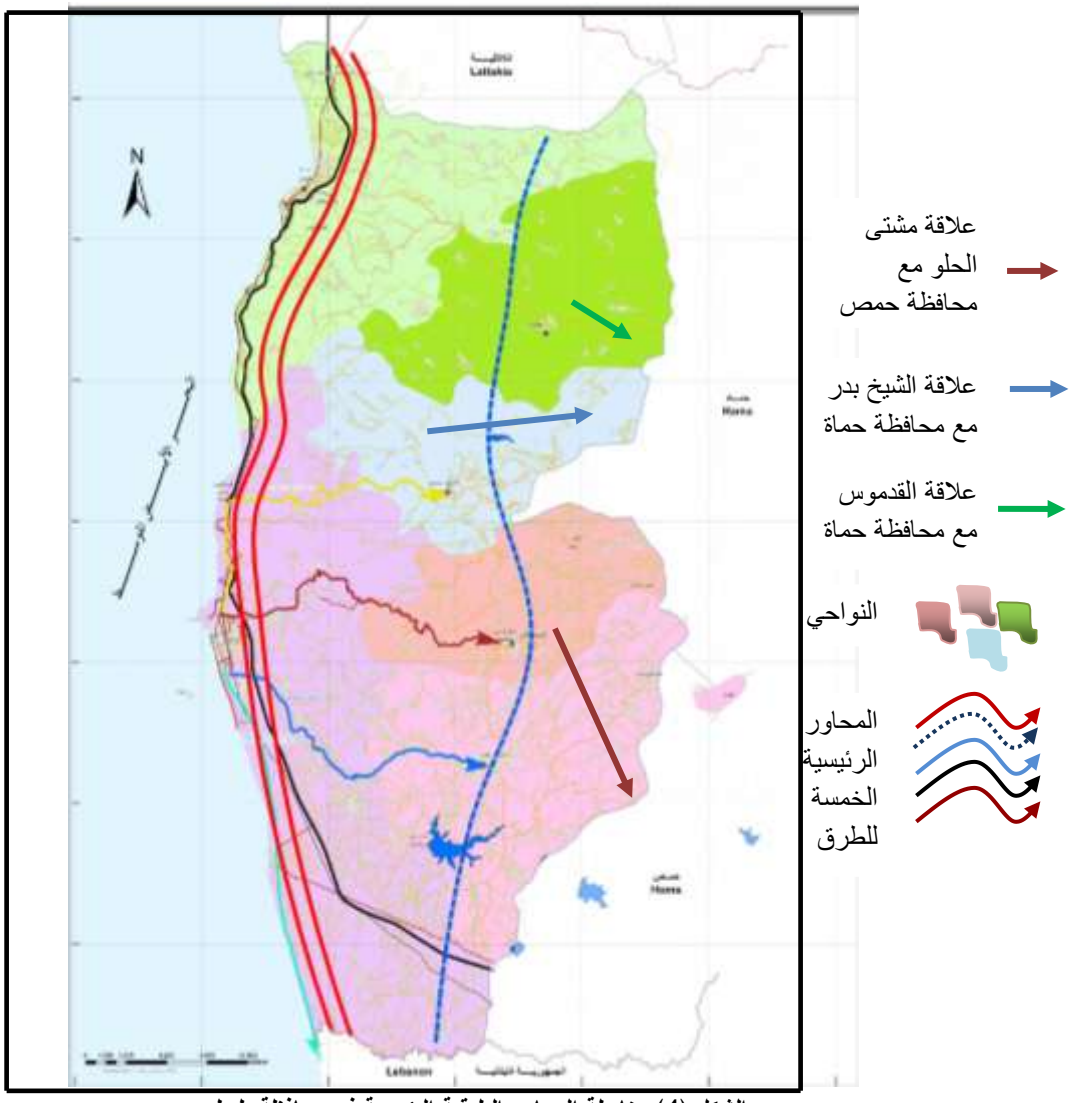

الشكل (4): خارطة المحاور الطرقية الرئيسية في محافظة طرطوس

المصدر: الباحث

1-3-2 التفسيرات

توضح شبكة الطرق وحجم التنميات المرافقة لها تركّز هذه التنمية على المحور الساحلي، في حين أن ضرورة التوازن التنموي يتطلب نشرها، إضافة الى أن التردد على هذه المحاور كان مؤشراً لحدود دوائر النفوذ فيما يخص حجم هذا التردد.

2-3-2 الايجابيات

تكمن الإيجابية في التغطية والتوزيع الجيد لشبكة الطرق على كامل سطح الإقليم، وقد أعطت المحاور الرئيسية مؤشرات توجيهية لمحاور التنمية في الإقليم من جهة، والتكامل مع إقليم اللاذقية (أتوستراد اللاذقية– طرطوس)، من جهة أخرى.

2-3-3 السلبيات

أما السلبيات، فتكمن في أن التكامل المحتمل في إقليم الساحل والمتمثّل بالمحور التنموي (أتوستراد اللاذقية–طرطوس)، يمثّل عبئاً إضافياً في ظل غياب هذا الاتصال على مستوى النواحي الطرفية الجبلية، سيما وأن وجود هذه المحاور يكّرس التكامل على المستوى الجبلي بين محافظة اللاذقية ومحافظة طرطوس، ويخفّف الضغط على المحور الرئيسي المتمثّل بالطريق السريع الساحلي، والذي يؤثر على تكريس السوحلة باعتباره يؤكّد التمركز على مستوى الساحل.

2-4 النفوذ الاجتماعي

لطالما لعبت الخدمات وكفاءتها دوراً هاماً في تحديد عتبة ومدى هذه الخدمة، وفي الأقاليم التي تتميز بتقارب كبير بين التجمعات البشرية فيها وترابطها بشبكة نقل ذات كفاءة تتناسب وهذه الخدمات، فان عتبة الخدمة يمكن أن تنطبق على حدود مداها. وقد قام الباحث وبالاستعانة بالدراسات الحقلية والتخصصية الوارد ذكرها سابقاً وبالدراسة الأولى للبيان الوصفي الإحصائي دون إغفال الإحصائيات كداعم معلوماتي لهذه المؤشرات، برسم الشكل رقم (5) والذي يتضح فيه النفوذ الاجتماعي للتجمعات الرئيسة وخاصة عتبة الخدمة لهذه التجمعات وتداخل حدود المدى في ضوء مساحة إقليم طرطوس الصغيرة نسبياً.

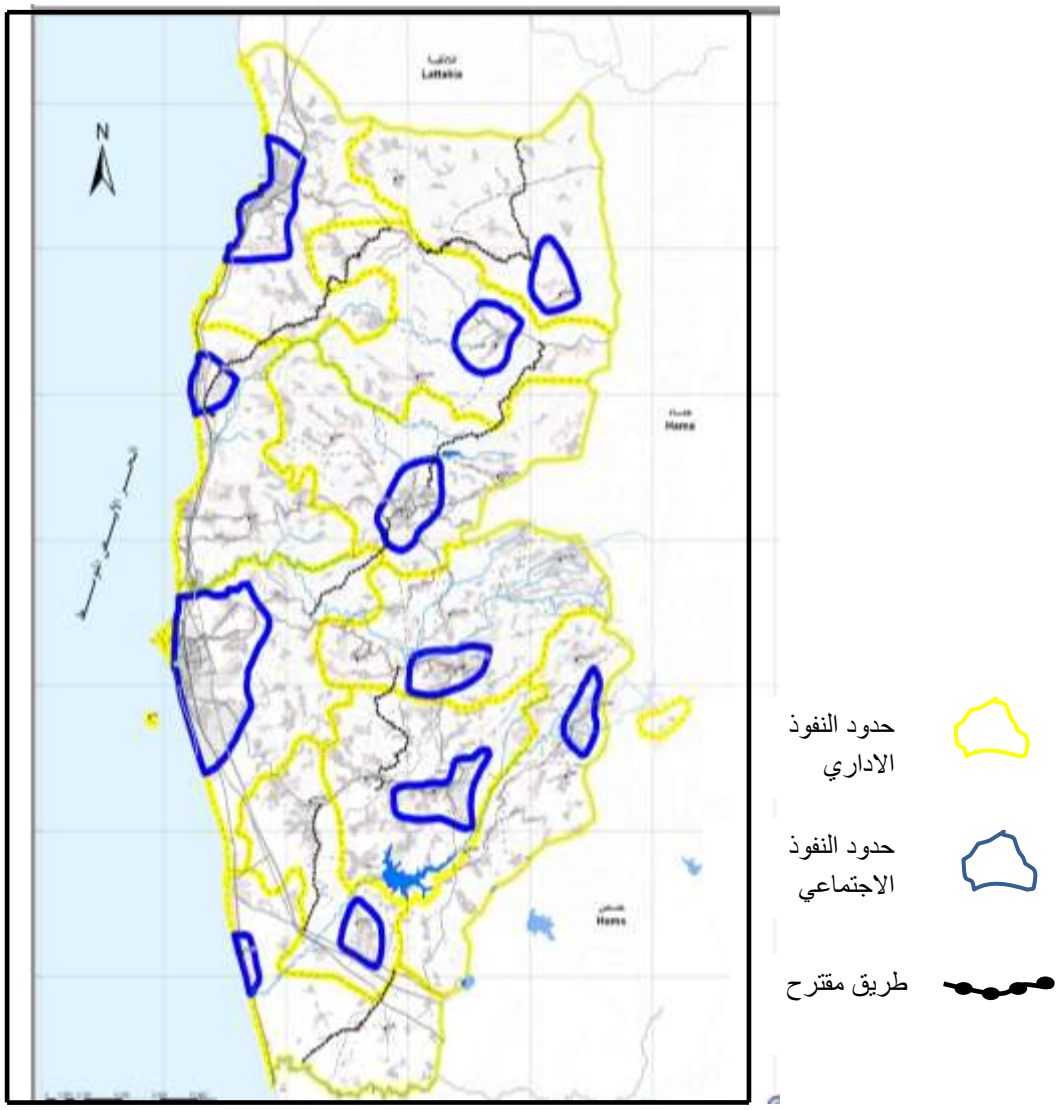

الشكل(5): خارطة قطاعات النفوذ الاجتماعي في محافظة طرطوس

المصدر: الباحث

2-4-1 التفسيرات

من الملاحظ هيمنة مدينة طرطوس اجتماعياً على المحافظة وهذا ما يؤشر عليه كثافة التردد إلى المدينة من الأطراف، إضافة إلى هيمنة مدينة بانياس على ريفها، كما يتضّح استقطاب صافيتا لجوارها الحيوي وهذا ما يفسّر زيادة النمو العمراني والسكاني في السنوات العشر الأخيرة.

كما يتضّح من حدود عتبة الخدمة ومدى الخدمة أن الخدمات في حدود العتبة (وفقاً لكريستللر) ويجب أن تخضع إلى تقييم على المستوى الكمي والنوعي، مع محاولة توزيع هذه الخدمات وخاصة فوق الإقليمية بعيداً عن مركز المحافظة لدعم إنجاح السيناريو المقترح في البيئة الاجتماعية للسكان (الحراك السكاني المفضل).

أما التداخل في حدود مدى الخدمة، فنشأ عن سهولة الوصول بين هذه المراكز مع ملاحظة انقطاعه بين مناطق النفوذ في المناطق الجبلية.

2-4-2 الإيجابيات

تكمن الإيجابيات في أن المساحة الصغيرة نسبياً للمحافظة وتداخل نطاقات ونفوذ الخدمة، تجعل من التكامل حتمياً على مستوى المحافظة من جهة، مما يؤدي إلى الكفاءة الكمية إضافة للنوعية في حال اعتمدت معايير الاعتمادية والتصويب، إضافة إلى تكاملها مع محافظة اللاذقية في سياق الأسباب المذكورة سابقاً من جهة أخرى.

3-4-2 السلبيات

أما السلبيات، فتكمن في ضرورة تحقيق التكامل على مستوى النطاق الجبلي وبشكل مواز للساحل وهذا أمر صعب باعتبار أن التردد ضعيف في غياب شبكات النقل المتاحة.

5-2 النفوذ الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية والقاطرة لكافة القطاعات التنموية الخلفية، وقد اعتمد الباحث الدراسات الحقلية والاستبيان أساساً في تحديد النفوذ الاقتصادي للتجمعات البشرية وتوابعها الإدارية. وتتّبع وفورات التنمية والتبعات الاقتصادية للواقع مباشرة، والتي لا تعطي البعد الوصفي للمؤشرات الاقتصادية إضافة إلى رحلات العمل التي توضّح بشكل أولي الهيمنة الاقتصادية لبعض التجمعات على الأخرى.

وقد تم التركيز على الدراسات الحقلية في هذا الجزء باعتبار أن الإحصاءات لا تعطي البعد الوصفي والحركي للمؤشرات الاقتصادية.

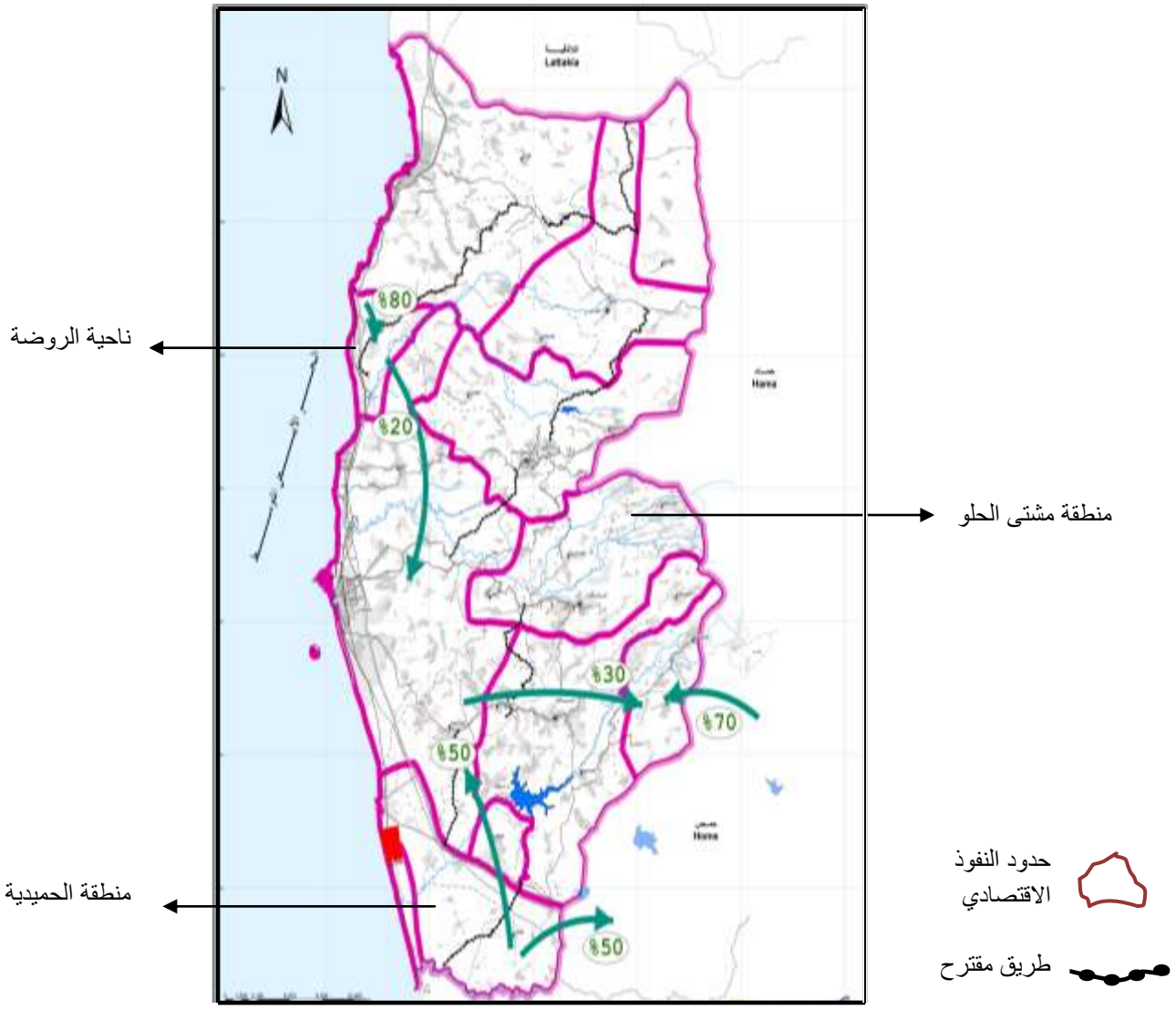

الشكل (6): خارطة النفوذ الاقتصادي في محافظة طرطوس

المصدر: الباحث

2-5-1 التفسيرات

يلاحظ بوضوح من الشكل (6) هيمنة مدينة طرطوس على الإقليم كاملاً سواء على النطاق القريب أو البعيد. فباستثناء منطقة الحميدية الواقعة في جنوب المحافظة، فان الوفورات التنموية وخاصة الزراعية منها تتجّه بنسبة 50% لخارج المحافظة و50% لمركز المحافظة (وهذا ما تم التوصل اليه بعد المقارنات التي قام بها الباحث بين كميات الاحتياج لطرطوس من محاصيل زراعية وبين ما تنتجه فقاربت النسبة المذكورة في أغلب الأحيان)، وهذا ما يفسّره توضّعها على حدود المحافظة.

وبسياق متصل، وفي ضوء استملاك أراض بجوار الحميدية من أجل منطقة حرة مرفئية يجعل من المنطقة واعدة في مجال تنوّع السلل الاقتصادية إضافة للزراعية مع التذكير بأهمية هذه المنطقة وجوارها للقطر اللبناني.

كما أن منطقة مشتى الحلو تتميّز بمزايا سياحية جعلتها مرتكزاً في تنمية السياحة من خارج الإقليم بنسبة كبيرة تصل إلى 70% مقابل 30% من داخل الإقليم (وهذا ما توصل اليه الباحث من خلال الاستئناس بالدوائر العقارية لمشتى الحلو وعائدية ملكيتها ومن ثم قورن بالتزايد العمراني السياحي فيها وعائدية ملكيته) .

أما ناحية الروضة، فوفوراتها الاقتصادية تعتبر داعماً لاقتصاد المحافظة باعتبارها مصدّراً لمنتجات الزراعات المحمية من المستوى الجيد، والتي يعود مردودها إلى الناحية بنسبة 80% و 20% لمنطقة المركز(وقد توّصل الباحث الى هذه النسبة بعد أن قام باستقصاء ميداني شمل أصحاب مراكز التسوّق في الناحية المذكورة ومردودية تسويقهم للإنتاج ومقدار نسبة الاستفادة للناحية من هذا المردود في نهضتها من جهة ولمنطقة المركز من جهة أخرى)، وهذا ما يفسّر النهضة العمرانية في ناحية الروضة متمثّلة في تنوّع الخدمات فيها إضافة للمسحة الغالبة للفيلات في نسيجها العمراني.

2-5-2 الإيجابيات

تكمن الإيجابيات في تنوّع المسلك الاقتصادي لمناطق الإقليم والمزايا الجغرافية ، مما يشكّل حصيلة مميزة في تحقيق البعد التكاملي لعمليات التنمية سواء على مستوى الإقليم أو الأقاليم والدول المجاورة.

3-5-2 السلبيات

تكمن السلبيات بالمنظور القريب الهادف للاستدامة، وذلك على الرغم من محفّزات التكامل المتاحة على مستوى الإقليم أو خارجه في زيادة حدة التفاوتات الإقليمية بين مناطق الإقليم فيما إذا استمر التطور الاتجاهي للمسلك الاقتصادي.

فزيادة الهيمنة في مدينة طرطوس تزيد من الهوة الاقتصادية بينها وبين الأطراف، على الرغم من أن بعض المناطق ستأخذ حيزاً اقتصادياً مختلفاً ومتزايداً مثل الحميدية (المنطقة المرفئية).

وهذا التوّجه بشكل عام يعكس النظرة الشاملة للحراك السكاني (الذي ظهر بصورة تركّز كثيف على الساحل منشؤه الهجرة من الريف الى المدينة، وما يؤكد ذلك هو أن التزايد العمراني في طرطوس أكبر من احتياجات النمو الطبيعي للسكان في مدينة طرطوس) والذي يعتمد في مراحله الأولى تحقيق التركيز تدريجياً والانتقال إلى المناطق الجبلية بالمراحل التالية.

6-2 المقاربات التخطيطية

في اطار تتبّع وتحليل مختلف دوائر النفوذ الادارية والجغرافية والاجتماعية والتردد و...الخ ، قام الباحث بدمج كافة خرائط النفوذ في خريطة واحدة لتحقيق الهدف وهو تحديد المناطق التنموية المتجانسة أو القطاعات المكانية المتجانسة.

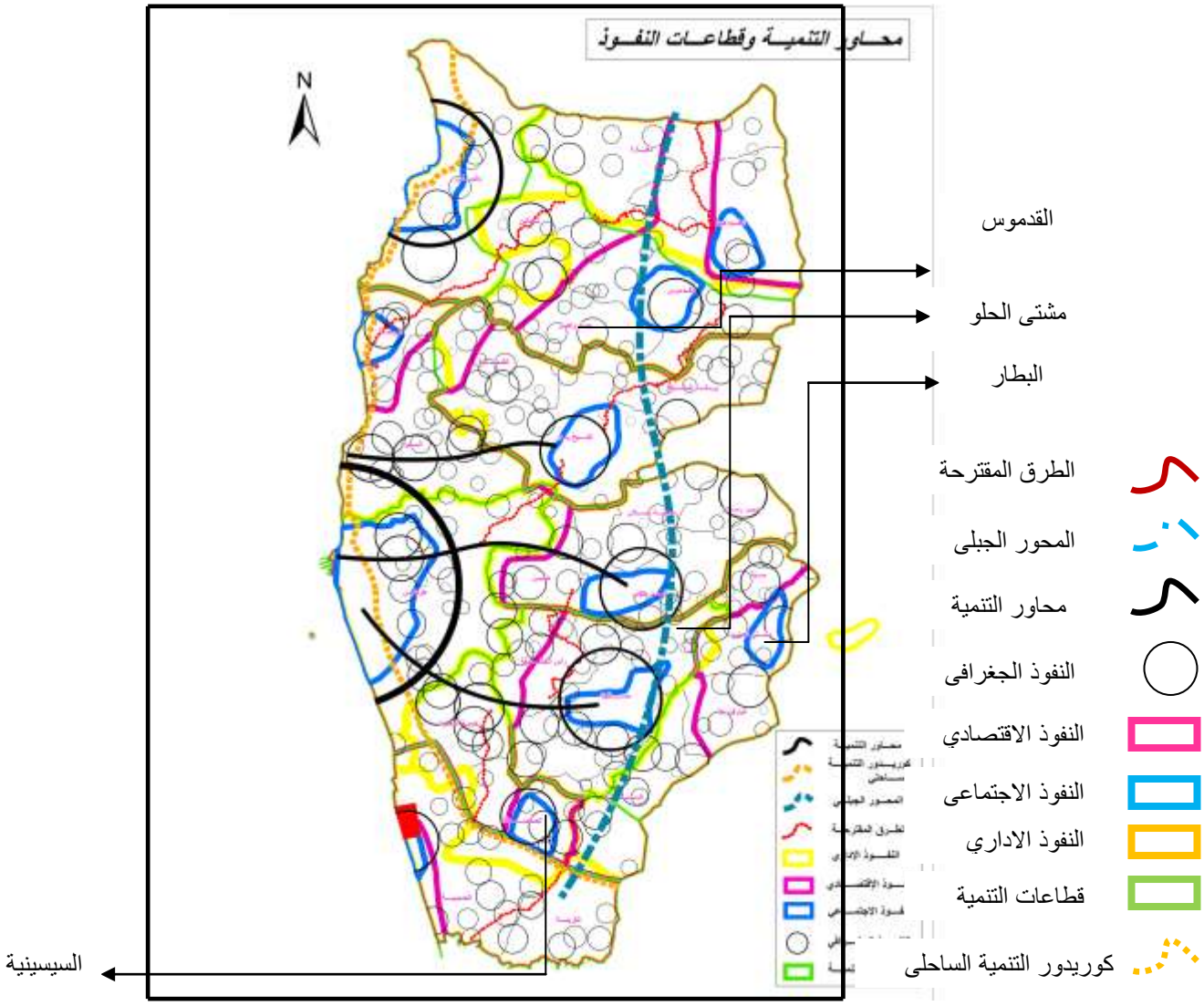

الشكل (7): خارطة محاور التنمية وقطاعات النفوذ في محافظة طرطوس

المصدر: الباحث

2-6-1 التفسيرات

بالنظر إلى الشكل رقم (7) يمكن ملاحظة الآتي:

1-لا يتطابق النفوذ الاجتماعي في بعض الأحيان مع الحدود الإدارية.

2-التداخل بين حدود النفوذ للمناطق وخاصة النفوذ الاقتصادي (القدموس ومشتى الحلو والسيسنية).

3-جاءت الحدود الإدارية من خلال التطور التاريخي بعيداً عن المعايير المستهدفة، مثال:منطقة البطار التي انتقلت بواقع مكاني خارج الحدود الإدارية لمحافظة طرطوس .

4-أدرجت قطاعات التنمية التي اقترحها الباحث في اطار المقاربات التخطيطية كنتيجة لتلك المقاربات التي تم فيها اقتراح تحويل النواحي السبع والعشرين الى إحدى عشرة منطقة .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بمقاربة حدود النفوذ مع اعتماد محددات الحدود الإدارية للنواحي (باعتبارها تحقق سهولة التعامل معها إدارياً وتنموياً)، واستجابة لمعايير الاستدامة والملاءمة بتحديد المناطق التنموية وفق حدود النفوذ التي حُددّت وفق معايير مختلفة (إداري، اقتصادي، اجتماعي، جغرافي، ترددي، الخ...)، يقترح الباحث دمج حدود النفوذ المختلفة لاستخراج المناطق التنموية ومن ثم تحويل النواحي السبع والعشرين إلى مناطق تنموية كما يوضح الشكل رقم (8) يبلغ عددها إحدى عشرة منطقة، مع محاولة مطابقة حدود هذه المناطق مع الحدود الإدارية للنواحي ما عدا بعض الانحرافات في النفوذ الاقتصادي (والتي لم يحددها الباحث بنسبة مئوية محددة لأن الهدف كان إثبات وجود الانحراف وأثره السلبي والايجابي) في منطقة القدموس أو البارقية أو السيسنية، والذي يمتلك مزايا إيجابية تجعل من هذه المناطق المتداخلة محفّزات تكاملية على مستوى الإقليم وذلك في اطار توخي المرونة وسهولة الادارة والواقعية. ولربط الاستنتاجات مع أهداف البحث المتوخاة، فإنه يمكن اعتبار كل منطقة من المناطق التنموية الاحدى عشرة متجانسة ومتلاءمة بحد ذاتها، وللأخذ بعين الاعتبار الملاءمة المكانية مع خطط التنمية التي ستقترح في كل منها فانه يفترض اسقاط هذه الخطط مكانياً لتحقيق التنمية المتكاملة على مستوى المنطقة الواحدة أولاً وعلى مستوى مجمل المناطق التنموية أو المحافظة.

الشكل(8) : خارطة القطاعات التنموية في محافظة طرطوس

المصدر: الباحث

التوصيات:

1- التحوّل في المعالجات التخطيطية الى الأسلوب التشابكي بعيداً عن الخطية بهدف أمثلة المنتجات التخطيطية التنموية.

2- اعتماد المقاربة المعمول فيها بالبحث كأداة لتحقيق التكامل والترابط بين مختلف الظواهر داخل إطار المكان وكمعدل لمظاهر اللامساواة المكانية والتفاعل المكاني .

3- ضرورة اختيار الاختصاصيين المتمتعين بالإدراك والوعي العميق والنظرة التشاركية مع بقية الاختصاصات لتحليل كافة الأنماط البيئية والاقتصادية والاجتماعية و...الخ واتمام الدراسات التحليلية اللازمة في المكان.

4- قوننة المقاربات التخطيطية ذات الأبعاد المستقبلية في مجال التخطيط والاستدامة التخطيطية بحيث تكون دليل عمل لمراحل مقبلة.

5- ضرورة التعاون بين الباحثين ومراكز القرار ومنفذي القرار للتوصل الى خطط عمل لتلك المقاربات بشكل يدعم الحلول التوافقية بين المقاربات وأساليب تنفيذها على الأرض.

6- ضرورة عقد ورشات عمل تهتم بتشخيص المعالجات التخطيطية المكانية على خلفية أبعادها التنموية الواقعية.

7- إعادة النظر بالقوانين التخطيطية (العمرانية) التي تؤثر على المحاور التنموية داخل المخططات التنظيمية، أما المحاور التنموية خارج المخططات التنظيمية فترتبط بالدراسات أو المخططات الإقليمية أو التوجيهية.

المراجع:

1-الحداد،عوض.*الأوجه المكانية للتنمية الاقليمية*.دار الأندلس، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية،1993.

4-أبو الفتوح، حسام.*التنمية:بين التخطيط لها وتقييمها*. المؤتمر التاسع للمعماريين، المؤتمر الدائم للمعماريين المصريين، اتحاد المعماريين المصريين،.1999

7-غنايم، محمد.*دمج البعد البيئي في التخطيط الانمائي*. منشورات معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، القدس، 2001.

8-السعدي، سعدي محمد صالح. *التخطيط الاقليمي نظرية – توّجه – تطبيق*. بيت الحكمة، بغداد، 1989.

9-الديب،محمد محمود ابراهيم.*جغرافية الزراعة :تحليل في التنظيم المكاني*. مكتبة الأنجلو المصرية، جمهورية مصر العربية، 2003.

10-غنيم، عثمان محمد. *مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي*. دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان،2005.

11-Davoud,Simin.Strange,Ian.*Conceptions of space and place in strategic spatial planning*. UK ,2008.

12-Hillier,Jean.Healy,Patsy.*The Ashgate research comanion of planning theory:conceptual challenges for spatial planning*. UK ,2010.

13-Li.Yuan. *Planning support for urban spatial development - A Case Study of Zhenning County*. Thesis submitted to the International Institute for Geo-information Science and Earth Observation, NETHERLANDS ,2003.

14-Swin,Corrinne.Marshall,Tim.Baden,Tony. *English regional planning 2000-2010: lessons for the future*. RTPI library series,England , 2010.

15-Adams,Neila.Cotella,Giancarlo.Nunes,Richard.*Territorial development :cohesion and spatial planning;knowledge and policy development in an Enlarge EU*. Regional studies association ,The international forum for regional development policy and researches ,2010.

16-Soja,Edward.*Seeking spatial justice*. www.upress.umn.edu.2010

17-Reilly,William,j.*Methods for the study of retial relationships*.University of Texas,Austin,Bureau of business No.4,1929.